واقع التمكين الاقتصادى للمرأة فى مصر منذ عام 2000

أ. مها عبد الحكيم شحاتة(*) أ.د. سالى فريد(**)

- **مُلخص:**

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسى إلى التعرف على واقع التمكين الاقتصادى للمرأة فى مصر من خلال دراسة العوامل المؤثرة على مشاركتها فى الاقتصاد، كما تتناول الدراسة أهم التحديات التى تعوق التمكين الاقتصادى للمرأة، وأهم الجهود المبذولة لتحسين أوضاع المرأة وتمكينها، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى إلى جانب أسلوب التحليل القياسي بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتى للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، لقياس أثر التمكين الاقتصادى للمرأة على النمو الاقتصادى خلال الفترة (2000–2022)، ومن خلال نتائج التحليل تبين وجود وجود علاقة تكامل طويلة الأجل بين معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى والمتغيرات المفسرة المتضمنة بالنموذج، كما تبين من نتائج الأجل الطويل وجود الأثر المعنوى والإيجابي بين معدل مشاركة المرأة فى القوى العاملة ومعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى، كذلك هناك أثر معنوى وإيجابى بين دليل التنيمة البشرية للإناث وبين معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى.

كما توصلت الدراسة إلى أن هناك فجوات لاتزال قائمة فى سبيل تحقيق التمكين الاقتصادى للمرأة بشكل كامل وفعال، مثل عدم المساواة فى الوصول إلى الموارد والخدمات والعوامل الثقافية والاجتماعية التى تعوق مشاركة المرأة بشكل فعال فى الاقتصاد، وانخفاض مشاركة المرأة فى القوى العاملة على الرغم من ارتفاع مستويات التعليم للمرأة، وأدت الفجوة بين العرض والطلب على المهارات المطلوبة لاحتياجات سوق العمل إلى ارتفاع معدلات البطالة بين النساء، وتركز توظيف النساء فى قطاعات ومهن معينة على سبيل التحديد قطاع الخدمات(التعليم والصحة)، فضلاً عن انخفاض تمثيل المرأة فى المناصب القيادية. ومن النتائج التى توصلت إليها الدراسة حرص الدولة المصرية على دعم وتمكين المرأة اقتصادياً من خلال سن التشريعات والقوانين والمبادرات، وتم وضع استراتيجية وطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 لتشمل التمكين الاقتصادى والاجتماعى والسياسي والحماية الاجتماعية.

(*) باحثة دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة

(**) أستاذ الاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة.

وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات فى سبيل دعم التمكين الاقتصادى للمرأة منها توجيه المزيد الدعم نحو الأنشطة التى تهدف إلى تعزيز التمكين الاقتصادى للمرأة، تشجيع الإناث على الإلتحاق بمجالات العلوم والتكنولوجيا، وتوفير برامج تدريب مهنى متخصصة تهدف إلى تحسين مهارات النساء وتسهيل دخولهن إلى قطاعات اقتصادية مختلفة ذات القيمة المضافة العالية، وتشجيع الحرف الفنية للمرأة، والاستثمار فى تحسين البنية التحتية فى خاصة المناطق الريفية لتقليل الوقت المبذول فى أعمال الرعاية الأسرية مما يسهل على النساء المشاركة فى الأنشطة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التمكين الاقتصادى للمرأة، التعليم، الصحة، النمو الاقتصادى

Women's Economic Empowerment in Egypt since 2000

Maha Abd El Hakim **Prof. Dr. Saly Farid**

- **Abstract**

This study aims primarily to identify the reality of women's economic empowerment in Egypt by studying the factors affecting their participation in the economy. The study also addresses the most important challenges that hinder women's economic empowerment, and the most important efforts made to improve women's conditions and empower them. The study used the descriptive analytical approach in addition to the standard analysis method based on the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model, to measure the impact of women's economic empowerment on economic growth during the period (2000-2022). Through the analysis results, it was shown that there is a long-term integration relationship between the GDP growth rate and the explanatory variables included in the model. The long-term results also showed the existence of a significant and positive effect between the rate of women's participation in the labor force and the GDP growth rate. There is also a significant and positive effect between the human development index for women and the GDP growth rate.

Among the findings of the study is the Egyptian state’s keenness to support and empower women economically through the enactment of legislation, laws and initiatives, as a national strategy for the empowerment of Egyptian women 2030 was prepared to include economic, social and political empowerment and social protection.

The study recommended a set of recommendations to support women's economic empowerment, including directing more support towards activities that aim to enhance women's economic empowerment, encouraging women to join the fields of science and technology, providing specialized vocational training programs aimed at improving women's skills and facilitating their entry into various economic sectors with high added value, encouraging women's technical crafts, and investing in improving infrastructure, especially in rural areas, to reduce the time spent on family care work, which makes it easier for women to participate in economic activities.

Keywords: Economic Empowerment of Women, Education, Health, Economic Growth

- **مقدمة:**

يعد التمكين الاقتصادى للمرأة ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وتم التأكيد على قضية المساواة بين الجنسين فى الأهداف الإنمائية للألفية من خلال الهدف الثالث، وتم توسيع خيارات ومجالات تمكين المرأة فى أهداف التنمية المستدامة من خلال الهدف الخامس لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، والقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد جميع النساء والفتيات فى كل مكان، وضمان المشاركة الكاملة للمرأة وفرصها المتساوية مع الرجل فى الحياة الاقتصادية والسياسية والعامة، أيضاً الحصول على جميع الخدمات الصحية والإنجابية. وتُعد المساواة بين الجنسين هدفاً إنمائياً فى حد ذاته فالبلدان التى تنجح فى خلق فرص وأوضاع أفضل للنساء والفتيات يمكنها أن تزيد من الإنتاجية.

ويتطلب التمكين الاقتصادى للمرأة وفقاً وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OCED اتباع نهجاً شاملاً من خلال دمج المنظور النوعى فى السياسات والبرامج العامة، وإزالة العوائق الثقافية، والحواجز أمام حصول المرأة على فرص عمل ومشاركتها فى النشاط الاقتصادى، والوصول العادل إلى الأصول والخدمات كالتعليم والتدريب والرعاية الصحية والإنجابية، ويؤدى الاستثمار فى تحقيق المساواة بين الجنسين إلى تحقيق عوائد أعلى من الاستثمارات الإنمائية الأخرى.

أولاً: أهمية الدراسة

تعتبر قضية تمكين المرأة على قمة أولويات أجندة التنمية الوطنية فى مصر حيث تشكل المرأة فى مصر نحو 50% من السكان، وبالتالى فإن تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها الاقتصادية أمراً جوهرياً فى بناء ثروة بشرية مؤهلة وقادرة على دفع النمو الاقتصادى المستدام، واعتمدت مصر العديد من التشريعات والسياسات لتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، وإنعكس اهتمام مصر بتمكين المرأة من خلال سد الفجوة التعليمية وزيادة معدلات إلتحاق الإناث بالتعليم بشكل يفوق الذكور فى بعض الأحيان وبالتالى زيادة فرص الوصول إلى التعليم، وزيادة الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية

والإنجابية، كما زادت المشاركة السياسية للمرأة بما فى ذلك نسبة تمثيل المرأة فى البرلمان.وبشكل عام تولى مصر اهتماماً ملحوظاً برفع مستوى التنمية البشرية من خلال عدة جوانب منها تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً وتصنف مصر دولة ذات تنمية بشرية مرتفعة، وقد أعلنت الحكومة المصرية أن عام 2017 هو عام المرأة المصرية فى ظل السعى نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، وقد تم وضع استراتجية وطنية لتمكين المرأة، ويتضح من ذلك السعى بخطوات واضحة نحو قضايا المرأة وتمكينها وقد زاد تولى المرأة للحقائب الوزارية وتوسيع فرصها الاقتصادية.

ثانياً: هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التمكين الاقتصادى المرأة، فى مصر من خلال رصد وضع المرأة فى سوق العمل، وفرص العمل المتاحة أمام المرأة، ووضع المرأة فى مؤشرات التعليم والصحة، وتحديد إلى أي مدى يؤثر التمكين الاقتصادى للمرأة على النمو الاقتصادى، بالإضافة إلى تحديد أهم تحديات التمكين الاقتصادى للمرأة، وأهم الجهود والسياسات التى تستهدف معالجة تلك التحديات.

ثالثاً: إشكالية الدراسة

بالرغم من التحسن التدريجى لوضع المرأة فى بعض المجالات، مازالت هناك تحديات تقف أمام التمكين الاقتصادى للمرأة بشكل كامل بما يحقق الاستغلال الأمثل لتلك الثروة البشرية، لا تزال نسبة مشاركة المرأة فى القوى العاملة منخفضة، وتعانى النساء من فجوات فى الأجور، كما أن التشريعات والسياسات المتعلقة بتمكين المرأة اقتصادياً لاتزال تحتاج إلى مزيد من التفعيل، فضلاً عن التحديات الثقافية والاجتماعية.

رابعاً: تساؤلات الدراسة

1- ما المقصود بالتمكين الاقتصادى للمرأة؟ وأهميته؟

2- إلى أى مدى يتم تمكين المرأة فى مصر من خلال التعرف على واقع تمكين المرأة فى قطاعات الصحة والتعليم وسوق العمل؟

3- كيف ينعكس التمكين الاقتصادى للمرأة على النمو الاقتصادى فى مصر؟

4-ما أهم تحديات التمكين الاقتصادى للمرأة فى مصر؟ وما أهم الجهود المبذولة لمواجهة تلك التحديات؟

خامساً: فرضية الدراسة

تسعى الدراسة إلى اختبار الفرض التالى:

أن التمكين الاقتصادى للمرأة يؤثر على معدل النمو الاقتصادى فى مصر منذ عام 2000.

سادساً: الإطار المكانى والزمانى للدراسة

أ- الإطار المكانى

تم اختيار دولة مصر وذلك لكونها واحدة من أهم الدول الأفريقية التى تبذل جهوداً مستمرة من أجل تمكين المرأة والقضاء على كافة أشكال التمييز النوعى، وقد حققت مصر تحسينات كبيرة فى مجال التنمية البشرية بما فى ذلك وضع سياسات تستهدف تعزيز التمكين الاقتصادى للمرأة ، وتعد مصر أول دولة عالمياً تضع استراتجية وطنية لتمكين المرأة فى إطار التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، وأيضاً أول دولة فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تطلق محفز سد الفجوة بين الجنسين، والثانية على مستوى العالم التى تطلق جائزة ختم المساواة بين الجنسين للمؤسسات العامة والخاصة للبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة للاعتراف بأداء المؤسسات فى تحقيق المساواة بين الجنسين، وتم إنشاء مرصد للمرأة المصرية ليتولى رصد وتقييم مدى تحقيق أهداف تمكين المرأة.

ب-الإطار الزمانى

تم تحديد الإطار الزمانى للدراسة منذ عام 2000 حيث بدأت مصر فى اتخاذ الخطوات نحو الاهتمام بقضايا المرأة من خلال ادماجها فى النشاط الاقتصادى والمشاركة فى الحياة العامة، حيث أسست مصر منذ ذلك الوقت المجلس القومى للمرأة من أجل النهوض بأوضاع المرأة، والمشاركة فى اعداد مشاريع القوانين والمشاركة فى والاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بالمرأة، ومكافحة العنف والتمييز ضد المرأة بالإضافة إلى تعميم قضايا النوع الاجتماعى والمساواة بين الجنسين.

سابعاً: منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على استخدام أداة التحليل القياسى خلال الفترة(2000–2022)، باستخدام نموذج الإنحدار الذاتى للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لقياس أثر التمكين الاقتصادى للمرأة على النمو الاقتصادى فى كل من الأجل الطويل والأجل القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

ثامناً: تقسيم الدراسة

تم تقسم الدراسة إلى مقدمة وعدد من النقاط، تتناول النقطة الأولى: مفهوم التمكين الاقتصادى للمرأة وأهميته، وتتناول النقطة الثانية: وضع المرأة فى مؤشرات التعليم والصحة فى مصر، وتتناول النقطة الثالثة: وضع المرأة فى سوق العمل، وتتناول النقطة الرابعة: تحديات التمكين الاقتصادى للمرأة وسبل مواجهتها، وتتناول النقطة الخامسة: أثر التمكين الاقتصادى للمرأة على النمو الاقتصادى فى مصر.

أولاً: مفهوم التمكين الاقتصادى للمرأة وأهميته

ظهر هذا المصطلح منذ السبعينيات ولكن تبلور بشكل أكثر وضوحاً فى تسعينيات القرن العشرين ويعتبر الأكثر حداثة وتداولاً فى الوقت الراهن خاصة فى دول العالم النامى، ويسعى إلى القضاء على جميع صور التمييز الذى تتعرض له المرأة والاعتماد على الذات وزيادة ثقة المرأة فى قدرتها وتوسع نطاق مشاركة المرأة وتوفير المزيد من الفرص والوسائل الوسائل الثقافية والتعليمية لتنمية قدرات المرأة.[1]

أ- وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OCED يعرف التمكين الاقتصادى للمرأة على أنه قدرة المرأة على المشاركة فى عملية النمو والاستفادة منها، بطريقة تعترف بقيمة مساهمتها وتحترم كرامتها ويجعل من الممكن توزيع أكثر عدالة لفوائد النمو، بحيث يمكن وصول المرأة إلى الموارد والفرص الاقتصادية بما فى ذلك الخدمات المالية والأصول، وتنمية مهاراتها.[2]

---

[1] المجلس القومى للمرأة: **الدليل التدريبى إدماج منظور النوع الاجتماعى فى جميع القطاعات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030**(القاهرة: المجلس القومى للمرأة،2019)، ص ص 33، 68.

[2] OCED: **Women's Economic Empowerment** (Paris: OCED, 2011), P.6.

ب-أهمية التمكين الاقتصادى للمرأة

تعتبر المرأة مورداً بشرياً هاماً يجب العمل على تنميتة مما يسرع وتيرة تقدم التنمية البشرية المستدامة والعادلة، كما يدعم من تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويساهم تحسين قدرات ومهارات المرأة من خلال التحسينات فى التعليم والصحة وفرص العمل فى تحقيق نتائج أفضل للأجيال الحالية والقادمة مما يساهم فى تحقيق نمو اقتصادى طويل المدى.[1]

ت-عرض الأدبيات والدراسات السابقة

لقد تغيرت النظرة إلى وضع المرأة ودورها فى التنمية على مر السنين، تم إدراج قضايا المرأة ضمن مسألة حقوق الإنسان، ثم توسعت النظرة فى قضايا المرأة حيث تم التأكيد على ضرورة مراعاة المرأة فى سياسات وخطط التنمية ومشاركتها فى عملية التنمية وتحقيق المساواة النوعية.

أولاً: منهج المرأة فى التنمية Women in Development

ظهر هذا المدخل فى أوائل السبعينيات مع ظهور المؤتمرات الدولية المعنية بقضايا المرأة، ركز هذا المدخل على ضرورة إقامة مشاريع تنموية تخص المرأة؛ من أجل مواجهة مشكلة الفقر وأن المرأة يمكن أن تساهم فى التنمية الاقتصادية ولكنها مازالت مورداً غير مستغل ومستبعدة من عملية التنمية، وينظر هذا المدخل إلى المرأة بشكل مستقل عن المجتمع وليس مكملاً ، كما أنه ركز فقط على كيفية دمج المرأة فى التنمية وتعزيز مشاركتها بدلاً من البحث حول أسباب عدم استفادة المرأة بثمار التنمية، كما أنه تعامل مع المرأة كمتلقية لسياسات وبرامج التنمية.[2]

[1] UNDP: **Africa Human Development Report 2016 Accelerating Gender Equality and Women's Empowerment in Africa** (New York: UNDP, 2016), PP.2,12, 20.

[2] Rekha Singhal: Women, Gender and Development: The Evolution of Theories and Practice, **Psychology and Developing Societies** (New York: Sage Journals, Vol 15, No2 , 2003),PP.166-171.

ثانياً: منهج المرأة والتنمية Women and Development

ظهر هذا المنهج مع تصاعد الحركات النسوية الماركسية الجديدة فى النصف الثانى من السبعينيات، ويهدف إلى زيادة مشاركة المرأة فى العملية التنموية والإنتاجية من خلال رفع مستوى المهارات لدى المرأة وتوفير الخدمات الأساسية، كما أنه لم يأخذ فى الاعتبار الأعباء المنزلية للمرأة وأعمال الرعاية التى تحد من مشاركة المرأة فى التنمية.[1]

ثالثاً: منهج النوع الاجتماعى والتنمية Gender and Development

ظهر هذا المنهج فى ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضى وتم استخدامه بشكل واسع فى قضايا التنمية، ويسلط هذا المدخل الاهتمام على وجود تحديات تتعلق بالنوع الاجتماعى خاصة فى تقسيم العمل مما يحد من عملية النمو والتنمية، ويسعى إلى القضاء على التمييز القائم على النوع الاجتماعى وتمكين المرأة، وتحسين وصول المرأة إلى الفرص والموارد التى يحصل عليها الرجل، كما اعتبر المرأة مشاركة فى عملية التنمية وليست متلقية فقط.[2]

وفيما يلى عرض لبعض الدراسات السابقة التطبيقية

ومن الناحية التجريبية وجدت دراسة (Mohamed S.Elwasila، 2022) أن معدل مشاركة الإناث فى القوى العاملة كمؤشر للتمكين الاقتصادى للمرأة له تأثير معنوى وإيجابى على والنمو الاقتصادى على المدى الطويل فى السودان، وهناك علاقة معنوية ولكن سلبية بين رأس المال البشرى للإناث وبين معدل النمو الاقتصادى فى كل من الأجل الطويل والقصير؛ ويرجع التأثير السلبى إلى انخفاض القدرات المعرفية والتحصيل خاصة فى الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط، كما توجد علاقة معنوية وموجبة بين توافر خدمات البنية التحتية والنمو على المدى الطويل والمدى القصير. وفى ذات السياق

[1] Pillai. N Vijayamohanan and others: **Women in Development–Dissecting The Discourse**, Working Papers, (Germany University of Munich, 2009), PP.12-13.

[2] Carol Miller and Shahra Razavi: **From WID to GAD**: **Conceptual Shifts in the Women and Development Discourse**, Working Papers, (Geneva: UNRISD, 1995), PP.3, 6,9,12.

وجدت دراسة (Olufunmilayo Olayemi Jemiluyi ، 2021) أن مشاركة المرأة فى النشاط الاقتصادى من خلال استخدام موشر معدل مشاركة الإناث فى القوى العاملة تؤثر بشكل إيجابى على مسار النمو الاقتصادى فى منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، ويؤثر معدل التحضر بشكل إيجابى على النمو الاقتصادى وذلك نتيجة أن التحضر، ترتيب عليه إعادة تغير الأهمية النسبية للقطاعات المساهمة فى النمو الاقتصادى والتوجه نحو قطاعات ذات قيمة مضافة عالية وتوفير الخدمات البنية التحتية الأساسية وخدمات كالتعليم والصحة.

ومن ناحية أخرى وجدت دراسة (Kesuh Jude Thaddeus ،2022) أن هناك علاقة معنوية ولكن سلبية بين معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، فى حين لا يوجد تأثير معنوى احصائى على المدى القصير، كذلك هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه بين معدل مشاركة الإناث فى القوى العاملة وبين معدل النمو الاقتصادى، وبالنسبة لإجمالي عدد السكان في المناطق الحضرية فإنه يساهم بشكل إيجابي ومعنوى في الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل والقصير فى منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

ثانياً: تحليل وضع المرأة فى مؤشرات التعليم والصحة فى مصر

تحرص الدولة المصرية على تعزيز وتمكين المرأة اقتصادياً من خلال التعليم ورفع الوعى والقدرة الصحية للمشاركة فى النشاط الاقتصادى والحياة العامة، وفيما يلى عرض لوضع المرأة فى قطاعى التعليم والصحة.

أ- سياسات ومبادرات تعليم الفتيات فى مصر

استجابة لمبادرة الأمم التحدة لتعليم الفتيات وتكافؤ الفرص التعليمية، تم إطلاق مبادراة تعليم الفتيات فى مصر عام 2003 لمعالجة استبعاد الفتيات من التعليم الإبتدائي خاصة فى المناطق النائية والمحرومة ، وتم تأسيس المدارس الصديقة للفتيات، وتستجيب هذه المدارس للاحتياجات المجتمع المحلى وتساهم فى حل الكثير من المشكلات التى تعوق

الفتاه فى الحصول على التعليم، وتستهدف هذه المدارس بشكل أساسي البنات فى سن 6 إلى أقل من 13 عاماً اللائي لم يلتحقن بالتعليم أو تسربن من التعليم الإبتدائي، وخفض الفجوة النوعية فى الإلتحاق بالتعليم الأساسي بحلول 2015.[1] وهناك مبادرة أخرى وهى المدارس المجتمعية أو مدارس المجتمع بدأت إنشاء تلك المدارس منذ التسعينيات واستهدفت المجتمعات النائية والقرى الأكثر حرماناً فى صعيد مصر، مع التركيز بشكل خاص على تعليم الفتيات اللائى تسربن من المدرسة، وتم بناء مدارس فى المناطق التى تقل فيها معدلات إلتحاق الفتيات عن 45% وبين عام 1996–2004 تم بناء نحو428 مدرسة مع مراعاة أن تكون المدارس على مقربة من منازل.[2]

ب–تحليل وضع المرأة فى مؤشرات التعليم

تبذل الدولة المصرية جهودها فى تعبئة الموارد العامة من أجل دعم التعليم وشموليته، وحققنت مصر تحسناً كبيراً فى التنمية البشرية والاستثمار فى رأس المال البشرى وفقاً لأجندة التنمية المستدامة 2030، بما يشمل توسع نطاق وشمولية التعليم للجميع، وتحسن أداء قطاع التعليم قبل الجامعى خلال السنوات العشرة الأخيرة وفقاً لمؤشرات الإتاحة وارتفعت معدلات القيد بالتعليم، كما تلاشت الفجوة النوعية بين الجنسين بين العامين 2011/2010 و 2020/2019.[3]

[1] إسلام محمد السعيد: الحق فى التعليم على ضوء القوانين والمواثيق الدولية والمحلية" مبادرة تعليم الفتيات بمصر نموذجاً، **مجلة أفاق جديدة فى تعليم الكبار**(القاهرة: جامعة عين شمس،عدد6، مجلد 27، 2020)، ص ص 117،119،121.

[2] UNICEF: **Middle East and North Africa Out- Of- School Children Initiative** (New York: UNICEF, 2014), P.75.

[3] وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية: **تقرير التنمية البشرية فى مصر 2021**(القاهرة: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية،2021).ص41.

شكل رقم (1) معدل إلتحاق الإناث بالتعليم الأساسى فى مصر خلال الفترة (2000-2021)

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولى
https://data.worldbank.org/indicator/SE.SEC.ENRR.FE?locations=EG&start=2000

يوضح الشكل السابق معدل إلتحاق الإناث الإجمالى بالتعليم الأساسى فى مصر خلال الفترة (2000–2021) وكما هو مبين فقد شهد معدل الإلتحاق بالتعليم الإبتدائى تزايداً من 88% عام 2000 إلى 99.6% عام 2021، كذلك ارتفع معدلات إلتحاق الإناث بالتعليم الثانوى من 76.4% إلى 84% خلال تلك الفترة ويمكن تفسير هذا الارتفاع إلى المبادرات والسياسات الداعمة لتعليم الإناث من خلال تقديم مساعدات مالية للآباء والأعفاء من الرسوم المدرسية والحد من الزواج المبكر وغيرها من السياسات. ومحاولة لتحقيق الإستيعاب الكامل للأطفال فى سن المدرسة انضمت مصر إلى المبادرة العالمية للأطفال خارج المدرسة التى أطلقتها منظمة اليونسيف ومعهد اليونسكو للإحصاء عام 2013.[1] وفيما يتعلق بالتعليم الفنى تبلغ نسبة النساء فى الثانوى الصناعى 34.8%، وفى الثانوى الزراعى 13%، والثانوى التجارى 57.7%، والثانوى الفندقى 34.3%، وبلغ عدد خريجات المعاهد الفنية فوق المتوسطة الصناعية 7730 طالبة مقابل 12480 طالب، وبالنسبة للمعاهد الفنية التجارية 10246 طالبة مقابل 7566 طالب، وبالنسبة المعاهد الفنية للسياحة والفنادق 601 طالبة مقابل 979 طالب وذلك للعام العلمى

[1] اليونسيف: **مصر التقرير القطرى حول الأطفال خارج المدرسة 2015**(القاهرة: اليونسيف،2015)، ص ص،1،2.

2022/2021.[1] وقد شهد معدل إلتحاق الإناث بالتعليم العالى تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة كما هو مبين من الشكل التالى:

شكل رقم (2) معدل التحاق الإناث بالتعليم العالى فى مصر خلال الفترة(2001-2022)

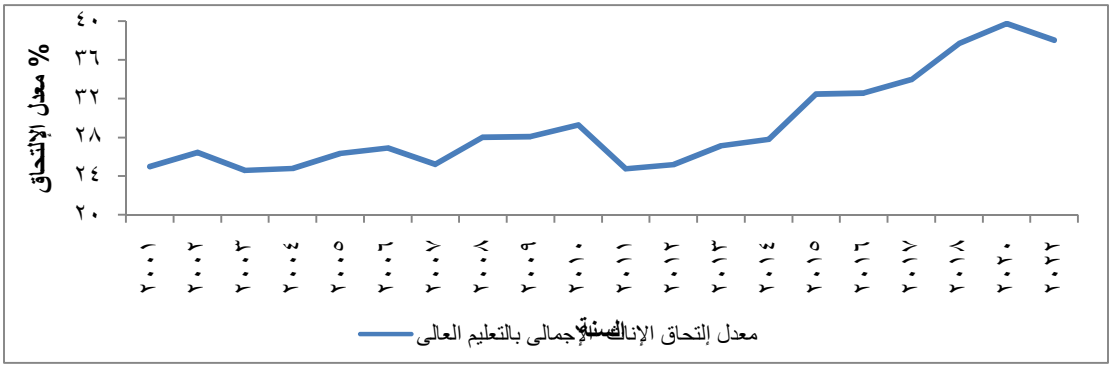

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولى

يوضح الشكل السابق تنامى معدل إلتحاق الإناث بالتعليم العالى من 24.9% عام 2001 إلى 38% عام 2022، وقد بلغت نسبة الإناث المقيدات بالتعليم العالى 49%، وتمثل نسبة الطالبات الملتحقات بالعليم العالى (الحكومى 53%)، فى حين بلغت نسبة الطالبات فى التعليم العالى(الخاص 36.9%).[2]

جدول رقم (1) خريجى الجامعات المصرية وفقاً لنوع الدراسة لعام 2022

الكليات النظرية			الكليات العملية			الإجمالى	النسب %		
ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة		نظرية	عملية	جملة
150536	227144	377680	60574	57307	117881	495561	76.2	23.8	100

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: **خريجو الجامعات والمعاهد العليا عام 2022**.

[1] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: **مصر فى أرقام 2023** (القاهرة: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء،2023)، ص ص 155، 157.

[2] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء:**النشرة السنوية : الطلاب المقيدون للتعليم العالى** 202/2021(القاهرة: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء،2022)، ص 10.

كما هو مبين من الجدول السابق يتركز خريجى الجامعات المصرية فى دراسة التخصصات النظرية، حيث تبلغ النسبة الإجمالية 76.2%، وتتركز الإناث بشكل أكبر من الذكور فى دراسة تلك التخصصات النظرية حيث بلغت أعداد الإناث 227144، مقابل 150536 للذكور، وهذا يدل على افتقاد سوق العمل لخريجى التخصصات العلمية كالهندسة والرياضيات والتكنولوجيا والعلوم الطبية.

ت-تحليل وضع المرأة فى مؤشرات الصحة فى مصر

تعتبر الرعاية الصحية أثناء الحمل والولادة ذات أهمية كبيرة لصحة الأم والطفل، ومن المؤشرات التى تستخدم فى الأهداف والتقارير الدولية التنموية وذات الصلة بتمكين المرأة، وقد بذلت مصر جهوداً من أجل تقليل معدل وفيات والأمهات بسبب الحمل والولادة وتحسين الصحة النفاسية والمتابعة وذلك للنهوض بصحة المرأة.

شكل رقم (3) معدل وفيات الأمهات فى مصر خلال الفترة (2000- 2022)

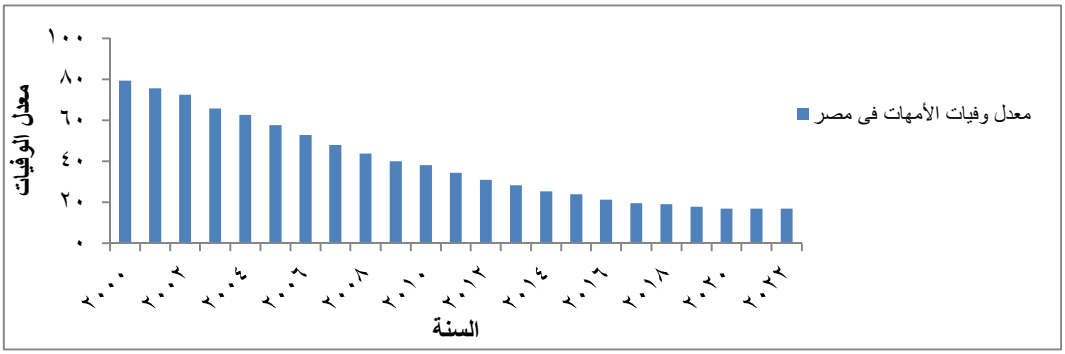

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات الواردة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائى
https://hdr.undp.org/data-center/specific-country-data#/countries/EGY

يوضح الشكل السابق الإنخفاض الملحوظ فى معدل وفيات الأمهات فى مصر بسبب الحمل والولادة، حيث إنخفض المعدل من 79.4 حالة وفاة لكل مائة ألف مولود حى عام 2000 إلى 16.8 حالة وفاة لكل مائة ألف عام 2022، وهذا يدل على التحسن المطرد فى خدمات رعاية الأمهات أثناء الحمل والولادة، وقد أظهرت نتائج المسح الصحي للأسرة المصرية 2021 أن الغالبية العظمى من السيدات 90% في العمر (15–49) قد حصلن على رعاية حمل منتظمة؛ أي حصلن على رعاية للحمل على الأقل 4 مرات،

وهو تحسن واضح بالنسبة لما تم رصده في 2014، حيث كانت نسبة السيدات اللاتى حصلن على رعاية منتظمة للحمل 83% وقد لوحظ زيادة نسبة الولادات التي تمت على يد مقدم خدمة طبية وفى منشأه صحية، حيث وجد أن 97% من الولادات خلال الخمس سنوات السابقة على المسح قد تمت على يد مقدم خدمة طبية، وأن حوالي 95% من الولادات قد تمت في منشأه صحية، وهو يمثل زيادة عما تم ملاحظته فى مسح عام 2014، ويوجد تفاوت فى حصول السيدات على رعاية حمل منتظمة حسب الحالة التعليمية فتزداد النسبة مع ارتفاع مستوى التعليم.[1]

وتشير نتائج المسح الصحي للأسرة المصرية لعام2021 إلى أن 66.4% من النساء المتزوجات يستخدمن وسيلة لتنظيم الأسرة بزيادة حوالي 8% عن المستوى الذي تم رصده فى المسح السكاني الصحى لعام 2014(58.5%)، ويعتبر القطاع الحكومى الجهة الرئيسية للسيدات للحصول على وسائل تنظيم الأسرة(62.5%) أكثر من القطاع الخاص(37.4%) ولاسيما للسيدات فى الريف (67.7%) أكثر من السيدات فى الحضر (54%).[2]

ثالثاً: وضع المرأة فى سوق العمل فى مصر

أ- التوظيف وفقاً لنوع القطاع

تبلغ نسبة العاملين بالقطاعين الحكومى والعام والأعمال نحو 20% من إجمالى المشتغلين على مستوى الجمهورية، وبالنظر إلى النوع الاجتماعى فنحو 15.9% من المشتغلين الذكور يعملون فى القطاع الحكومى والعام، فى حين أن المشتغلات الإناث فى ذات القطاعات يمثلن نحو 43.4% من إجمالى الإناث المشتغلات على مستوى الجمهورية، وعلى مستوى القطاع الخاص فإن نحو 79.7% من إجمالى المشتغلين على مستوى الجمهورية يعملون فى هذا القطاع، حيث يعمل نحو 34.8% داخل المنشآت

[1] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: المسح الصحى للأسرة المصرية2021، (القاهرة: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2022). ص ص 20 -21.

[2] **المرجع السابق**، ص ص،63، 74.

ونحو 44.9% خارج المنشآت. وعلى مستوى الذكور فإن المشتغلون من الذكور فى القطاع الخاص من إجمالى الذكور المشتغلون يمثلون 83.9% حيث يعمل منهم نحو 35.4% داخل المنشآت ونحو 48.4% خارج المنشآت، أما على مستوى الإناث فإن نحو 56.2% يعملن بالقطاع الخاص منهم نحو 31.5% يعملن داخل المنشآت ونحو 24.7% يعملن خارج المنشآت.[1]

ب-فرص العمل المتاحة أمام المرأة فى سوق العمل

صاحب التحول فى الأهمية النسبية للقطاعات المساهمة فى الناتج المحلى الإجمالى فى مصر تغيراً فى معدلات التوظيف وتغيرت الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية التى تساهم فى توفير فرص عمل للسكان، وتشير الإحصاءات إلى أن عدد المشتغلين الإجمالى فى مصر بلغ 27.9 مليون مشتغل بمعدل تشغيل كلى 39.6%، وتبلغ نسبة الذكور نحو 85.1% فى حين تبلغ نسبة الإناث 14.9% من إجمالى عدد المشتغلين وذلك لعام 2022، وبلغت نسبة المشغلين الإجمالية فى قطاع الزراعة والصيد 18.9%، ونحو 13.9% فى قطاع البناء والتشييد، وبلغت نسبة المشتغلين فى قطاع الصناعات التحويلية 12.5% وفى قطاع التعليم 7.6%. وهناك بعض المهن التى تتركز فيها النساء أكثر من غيرها خاصة تلك المهن المرتبطة بقطاع الخدمات، فى حين هناك مهن ينخفض تركز النساء بها لاسيما المهن الشاقة والحرفية، أيضاً هناك انخفاض فى تواجد المرأة فى المؤسسات التشريعية والمناصب الادارية العليا وهو مايعنى انخفاض نصيب المرأة فى المناصب القيادية.[2]

---

[1] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء:**النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة " تقرير تحليلى**"2022(القاهرة: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء) ،ص ص 34-37.

[2] **المرجع السابق،** ص 23.

شكل رقم (4) التوزيع النسبى للمشتغلين طبقاً لأقسام النشاط الاقتصادى والنوع فى مصر

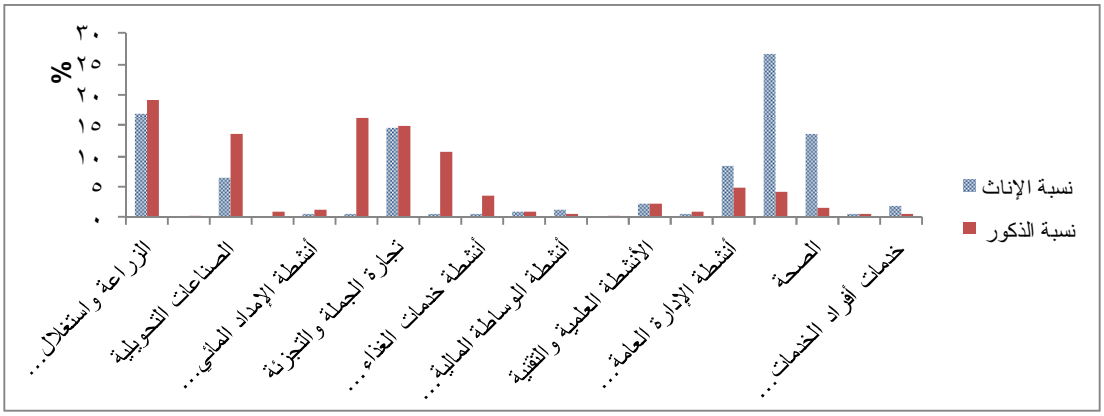

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة 2022.

يتضح من الإحصاءات الخاصة بالقوى العاملة تركز توظيف النساء وفقاً لأقسام النشاط الاقتصادى فى أربع قطاعات رئيسية: قطاعى التعليم والصحى بشكل أساسي، كذلك قطاع الزراعة والصيد، وتجارة الجملة والتجزئة، فى حين ينخفض توظيف النساء فى القطاعات الخاصة التشيد والبناء والصناعات التحويلية، والتعدين واستغلال المناجم والمحاجر. وفيما يتعلق بمؤشرات جودة العمل للمشتغلين بأجر لعام 2022 فقد بلغ إجمالى المشتركون فى التأمينات الاجتماعية 43.4%، والمشتركون فى التأمينات الصحية 37.7%، كما بلغت نسبة العاملون فى عمل دائم 67.5%، والعاملون بعقد قانونى 37.7%، وتتمتع أن الإناث العاملات بنسب متقاربة من جوانب العمل اللائق مثل نظائرهم من الذكور كما ترتفع مؤشرات العمل اللائق بشكل عام فى القطاع الحكومى والعام، ولكن فى القطاع الخاص نجد أن مؤشرات العمل اللائق منخفضة مقارنة بالقطاع القطاع الحكومى ويزداد الإنخفاض بالنسبة للعاملات فى القطاع الخاص غير المنظم أو خارج المنشأة.[1]

وهناك بعض المؤشرات الأخرى ذات الصلة بتمكين المرأة الاقتصادى منها مؤشر الشمول المالى، حيث يساهم فى دمج المرأة فى النشاط الاقتصادى، وقد زادت نسبة ملكية المرأة للحسابات المالية من 9.3% عام 2014 إلى 24% عام 2021.[2]

[1] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء:النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة " تقرير تحليلى"2022، **مرجع سبق ذكره**، ص 8.

[2] Global Financial Inclusion:
https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data#sec3

رابعاً: تحديات التمكين الاقتصادى للمرأة وسبل مواجهتها

يعتبر وضع النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أقل من مناطق أخرى من العالم فيما يتعلق بمجموعة من التدابير الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية، وفي عام 2016 قدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن التمييز على أساس الجنس في القوانين والأعراف الاجتماعية يكلف منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 575 مليار دولار سنويا.[1] وتواجة المرأة المصرية العديد من التحديات التى تعوق دون الاستغلال الأمثل للمرأة كرأس مال بشرى، ويتم عرض لأهم تلك التحديات على النحو التالى:

أ- تحديات سوق العمل

1-إنخفاض معدلات مشاركة المرأة فى القوى العاملة: تعد مشاركة المرأة فى القوى العاملة فى مصر من أدنى المعدلات عالمياً، على الرغم من الزيادة الكبيرة فى التحصيل التعليمى للإناث فمنذ عام 2010 تم سد الفجوة بين الجنسين فى الإلتحاق بالتعليم فى جميع مستوياته خاصة التعليم الإبتدائى والثانوى، وغالباً ما تشغل المرأة الوظائف المتدنية الأجر، بالإضافة إلى ظروف العمل التى قد تكون غير مناسبة فى بعض الآحيان ولا تضمن لها فرصة للترقى، ومن العوامل المحددة لمشاركة المرأة فى القوى العاملة فى مصر: الأعراف الاجتماعية، والوضع الاقتصادى للدولة، وتقسيم العمل داخل الأسرة يساهم فى تفسير أسباب تدنى المشاركة فى النشاط الاقتصادى.[2]

جدول رقم (2) مقارنة مصر وعدد من الدول فى معدل مشاركة الإناث فى القوى العاملة لعام 2022

الدولة	معدل مشاركة المرأة فى القوى العاملة %
مصر	17
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	20
الدول متوسطة الدخل (الشريحة الدنيا)	37
العالم	53

Source: World Bank: World Development Indicators https://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.ACTI.FE.ZS?end=2022&locations=MA-1W-XN-EG-TN-ZQ&start=2022

[1] Congressional Research Service**: Women in the Middle East and North Africa: Issues for Congress** (Congressional Research Service**:** United States, 2020), PP.1, 2,11.

[2] رشا رمضان: **فهم التناقض فى مصر: لماذا تضيق الفجوة بين الجنسين فى التعليم دون العمل؟**(القاهرة: المجلس القومى للمرأة، 2019)، ص ص 1-2.

يوضح الجدول السابق أن معدلات مشاركة الإناث فى القوى العاملة فى مصر منخفضة للغاية حيث تبلغ 17% فقط، وبالتالى تعتبر أقل من المتوسط العالمى البالغ 53% وكذلك أقل من الشريحة الدنيا للدول متوسطة الدخل البالغ 37%، ومن متوسط دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ20%، وذلك لعام 2022.

2- **ارتفاع معدلات البطالة بين الإناث:** نتيجة لتراجع فرص العمل أمام النساء فى القطاع الحكومى ترتب عليه الشعور بإلاحباط خروج العديد من النساء من القوى العاملة وزيادة نسبة البطالة خاصة بين المستويات التعليمية المرتفعة، وقد حدث زيادة كبيرة فى معدلات الزواج خلال الفترة (2005-2014) ارتفعت من 7.4 لكل ألف من السكان فى بداية الفترة إلى 11 لكل ألف فى عام 2014، وزادت عدد حالات الزواج من 523 ألفاً إلى 953 ألفاً خلال تلك الفترة.[1]

3- **فجوة المهارات:** سجل أعلى معدل بطالة بين الإناث الحاصلين على شهادة الثانوية العامة والثانوية الأزهرية حيث بلغت 30.1% وبلغت معدلات بطالة الإناث الحاصلات على مؤهل جامعى فأعلى نسبة 26.3%، يدل ذلك على عدم ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل فى مصر فى ظل تركز الإناث فى دراسة التخصصات النظرية، وبشكل عام تعتبر معدلات البطالة بين الإناث أعلى من الذكور فى جميع المستويات التعليمية، وذلك وفقاً لبحث القوى العاملة 2022.[2]

4- **انتشار القطاع غير الرسمى:** شهد سوق العمل فى مصر اتجاهاً متزايداً فى العمل فى القطاع غير الرسمى منذ عام 2012، حيث أن 63% من إجمالى المشتغلين يعملون فى القطاع غير الرسمى، وتصل النسبة إلى 50% فى حالة العمالة غير الزراعية، ويعمل نحو 41% من العاملين غير الرسميين فى مصر لدى الغير،

---

[1] حسين عبد العزيز: **مؤتمر السكان وتحديات التنمية المستدامة الفترة18-19 يونيو2019**(القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية،2020)، ص ص 51-52.

[2] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء: **النشرة الثانوية المجمعة لبحث القوى العاملة 2022**(القاهرة: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء،2023)، ص34.

ويعمل نحو 45% من المشتغليين غير الرسميين فى قطاع الزراعة ويليه الخدمات ثم الصناعة، وبالنسبة للإناث تعمل بشكل أساسي فى قطاع الزراعة.[1]

5- **فجوة الأجور:** هناك فجوة نوعية فى الأجر عندما تعمل المرأة نفس العمل الذى يقوم به الرجل فتحصل على أجر أقل فى القطاع الخاص، وقد سجلت فجوة الأجور بين الجنسين بالساعة 13% وكانت الفجوة أكبر للأجور الشهرية 28% وهذا يرجع بسب اختلاف ساعات العمل، كذلك يعتبر الفصل المهنى عامل مهم فى الفجوة القائمة بين الجنسين، كما تؤدى إجازات الأمومة إلى تأخر الترقى الوظيفى للمرأة وقد تعمل المرأة بدوام جزئي.[2]

ب- **تحديات النمو الاقتصادى:** لم يتواكب مع الزيادة فى معدلات النمو زيادة مماثلة فى معدلات النمو فى فرص العمل، وقد شهدت الفترة من 1995-2010 تزايد النمو مع تزايد البطالة نتيجة عائدات قناة السويس وازدهار السياحة، وتحويلات العاملين فى الخارج وقد بلغت معدلات النمو نحو 7.2% فى عام 2008ومع ذلك ارتفعت معدلات البطالة وتراوحت مابين 8-11% خلال تلك الفترة، وقد وصفت هذه المرحلة بفترة النمو منخفض التشغيل؛ حيث أن النمو لم ينعكس على خلق فرص عمل وقد بلغ معدل عرض العمل3% سنوياً فى حين كان معدل الطلب على العمل 2.8% مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة واللجوء للقطاع غير الرسمى.[3]

---

[1] إيمان حلمى: العمل غير الرسمى فى مرحلة ما بعد الجائحة: التحديات والفرص، **مجلة آفاق اقتصادية(** القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، عدد 5، 2021)، ص23.

[2] OECD: Changing Laws and Breaking Barriers for Women's Economic Empowerment in Egypt, Jordan, Morocco and Tunisia, Competitiveness and Private Sector Development (Paris: OECD, 2020),PP.45-46.

[3] سمير رضوان: أسواق العمل فى مصر نظرة مستقبلية، **مجلة آفاق اقتصادية(**القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، عدد 5، 2021) ، ص ص7-8.

شكل رقم (5) معدل النمو ومعدل البطالة فى مصر خلال الفترة(2000–2022)

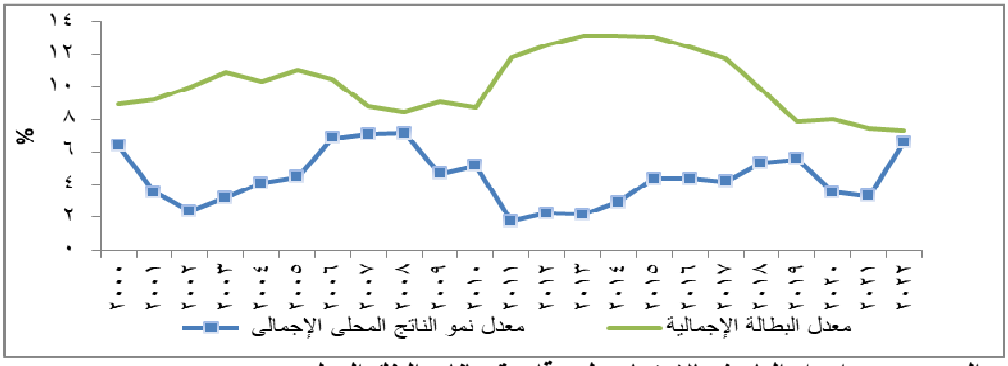

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولى

وقد شهدت الفترة 2011–2020 أحداثاً كان لها تداعيات على الأداء الاقتصادى بصفة عامة وعلى أداء سوق العمل بصفة خاصة، وتراجع معدل النمو إلى 1.8% عام 2011، وتضافرت عدة عوامل آخرى لتفاقم من التحديات أهمها الزيادة السكانية المتسارعة والآثار المترتبة على جائحة كورونا، ففى عام 2015 سجل النمو الاقتصادى تعافى وبلغ 4.4% وفى عام 2018 حقق النمو الاقتصادى ارتفاعاً إلى 5.3% وتراجع إلى 3.6% فى عام 2020 مع تداعيات جائحة كورونا وخلال الفترة 2011–2017 تراوحت معدلات البطالة بين 12% و13%، وتعتبر البطالة فى الأساس هى بطالة شباب فى الفئة العمرية(19–25) وخاصة بين المتعلمين.[1]

ت–تحديات اجتماعية وثقافية

تعتبر التحديات الثقافية والاجتماعية من أبرز التحديات وأكثرها تعقيداً وحساسية أمام تمكين المرأة اقتصادياً، ومن أهم هذه التحديات مايلى:

1–**تحديات متعلقة بالتعليم والمعرفة:** وفقاً لمسح القوى العاملة لعام 2021 سجلت معدلات الأمية بين الإناث 10 سنوات فأكثر مستويات أعلى من الذكور، فقدرت معدلات أمية الإناث الإجمالية 23.3% مقابل 12.9 % للذكور، وعلى مستوى الحضر بلغت معدل أمية الإناث 16.3% مقابل 9.7% للذكور، وشهدت المناطق الريفية أعلى معدلات أمية بين الإناث 28.9% مقابل 15.4% للذكور.[2]

[1] سمير رضوان: أسواق العمل فى مصر نظرة مستقبلية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص7–8.

[2] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: **النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة 2022**، مرجع سبق ذكره، ص 248.

2- **تحديات التعليم العالى:** تتركز الإناث بشكل كبير فى دراسة التخصصات النظرية، عن دراسة التخصصات العلمية ، وبالتالى يفتقر سوق العمل للتخصصات التى تلبى متطلبات العصر فى ظل الطبيعة المتغيرة للعمل.[1]

3- **تحديات الصحة:** تتمثل إحدى التحديات الصحية فى مصر فى ضعف المخصصات العامة على الرعاية الصحية زيادة التكلفة الخاصة حيث ارتفع متوسط الإنفاق الخاص على الصحة للأسر، كذلك لايزال النمو السكانى يمثل تحديا كبيراً حيث بلغت معدلات الخصوبة 2.9 فى عام 2020.[2]

4- **تحديات ثقافية:** يبلغ الوقت الذى تبذله المرأة المتزوجة فى أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر سبعة أضعاف الرجل المتزوج، وتقضي النساء غير المتزوجات 6.5 ضعف الرجل غير المتزوج، ومازال معدل الخصوبة مرتفعاً مما يساهم فى ارتفاع معدلات الرعاية للأطفال.[3]

5- **العنف القائم على النوع الاجتماعى:** قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بإجراء مسح حول للتكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعى عام 2015 وقد أسفرت النتائج عن معاناة نحو 7.888 مليون أمرأة من جميع أشكال العنف سنوياً، وبقياس التغيب عن العمل نجد أن الدولة تفقد نحو مليون يوم عمل فى العام نتيجة التعرض للعنف خاصة العنف المنزلى، تقدر التكلفة الإجمالية التى تتكبدها النساء وأسرهن بسبب العنف نحو 2.17 مليار جنيه.[4]

---

[1] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، **مجلة السكان2021**(القاهرة: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء،2021)، ص 101

[2] وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية: **تقرير المراجعة الوطنية الطوعية 2021**(القاهرة: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية،2021)، ص ص 29-30.

[3] هيئة الأمم المتحدة للمرأة: **دور اقتصاد الرعاية فى تعزيز المساواة المبنية على النوع الاجتماعى** (نيويورك:هيئة الأمم المتحدة للمرأة ،2020)، ص ص82،84.

[4] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: **مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعى 2015**، ص ص، 153-157.

ث- **تحديات سياسية وإدارية:** تراوح تمثيل المرأة إلى أقل من 3% خلال انتخابات (1995-2000-2005) مع إلغاء نظام الكوتا وظل تمثيل المرأة راكداً، وفى انتخابات 2010 بلغ تمثيل المرأة ما يقرب من13% بعد العودة لنظام الكوتا، وبعد ذلك تم إلغاء العمل بها، وتم الرجوع للعمل بها مرة أخرى فى 2015 وبلغ تمثيل المرأة نحو 15%.[1]

ج- **تحديات الشمول المالى:** هناك تحسن نسبى شهدته مصر فى مؤشرات الشمول المالى لكل من الذكور والإناث بين عامى 2014 و2017، ولكن على الرغم من ذلك مازالت النسب ضعيفة، كما أن هناك فجوة نوعية لصالح الذكور فى الحصول على خدمات الشمول المالى.[2]

وفيما يتعلق بسبل مواجهة تحديات التمكين الاقتصادى للمرأة فى مصر، يمكن توضيح أهم الجهود المبذولة فى النقاط التالية:

نظراً لأهمية دور المرأة كشريك أساسى يمثل نصف المجتمع تم اتخاذ عدد من الخطوات نحو تنمية مهارات كثروة بشرية المرأة وتمكينها من خلال إيجاد آليات تساهم فى النهوض بأوضاع المرأة على كافة المستويات ومشاركتها فى الحياة العامة، وفى النشاط الاقتصادى من خلال تأسيس آلية وطنية أطلق عليه المجلس القومى للمرأة وفقاً للقرار الجمهورى رقم(90) لسنة 2000 تسعى إلى ضمان حقوق المرأة وتنميتها كشريك أساسى فى المجتمع، وهذا يدل على الادراك من قبل الدولة المصرية بضرورة تعزيز وتنمية المرأة كثروة بشرية.[3]

---

[1] OCED: **Women's Political Participation in Egypt Barriers, Opportunities and Gender Sensitivity of Select Political Institutions** (Paris: OCED, 2018), PP.10, 12, 20.

[2] المعهد المصرفى المصرى: **دور القطاع المصرفى فى دعم الشمول المالى للمرأة " دراسة حالة البنوك المركزية وبعض البنوك التجارية فى مصر والأردن وفلسطين ولبنان خلال الفترة (2011-2019)**(القاهرة: المعهد المصرفى المصرى، 2020)، ص6.

[3] المجلس القومى للمرأة ، مرصد المرأة المصرية

أولاً: الإطار الدستورى والقانونى لتعزيز حقوق المرأة

أ- **وضع المرأة فى دستور 2014:** شرعت مصر فى الآونة الأخيرة فى ادخال العديد من الإصلاحات الدستورية والقانونية، وجاء فى دستور عام 2014 مايزيد عن 20 مادة تخص المرأة.[1]

1- **القوانين ذات الصلة الداعمة لتعزيز حقوق المرأة:** شهدت مصر زخماً فيما يتعلق بالقوانين والقرارات المتعلقة بالمرأة، ومن أبرز والقوانين والقرارات التى تم وضعها فى هذا الصدد قانون الخدمة المدنية رقم (81) لسنة 2016 الذى يمنح مزايا للمرأة العاملة وللأمهات العاملات. قرار هيئة الرقابة المالية رقم 123و124 لسنة 219 لضمان تمثيل العنصر النسائي فى مجلس إدارة الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية والشركات العاملة فى مجال الأنشطة غير المصرفية.[2]

ثانياً: الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030

أعلنت الحكومة المصرية أن عام 2017 هو عام المرأة المصرية فى ظل السعى نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أطلقت مصر الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة 2030 ، وتعتبر مصر هى الدولة الأولى فى العالم التى اطلقت استراتيجية وطنية لتمكين المرأة بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة 203، كما تم تأسيس مرصد المرأة المصرية عام 2017 ليقوم برصد المؤشرات التى تعكس مدى تقدم مصر فى تمكين المرأة وإعداد تقارير حول وضع المرأة المصرية والفجوة النوعية.[3]

---

https://www.enow.gov.eg/%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%85%d9%83%d9%8a%d9%86%20%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af%d9%8a

[1] المجلس القومي للمرأة: **جهود جمهورية مصر العربية فى تمكين المرأة** (القاهرة: المجلس القومى للمرأة، 2021)، ص 2.

[2] مجلس الوزراء: **7 سنوات من الإنجاز: التنمية البشرية، قطاع تمكين المرأة** (القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2022)، ص ص 71-80.

[3] المرجع السابق، ص ص 14-19.

وهناك مجموعة من الجهود والخطوات المؤسسية والسيسات التى قامت بها مصر من أجل تعزيز مشاركة المرأة فى القوى العاملة وسد الفجوات النوعية ومن هذه الجهود مايلى:[1]

1- **شهادة ختم المساواة بين الجنسين فى مصر 2019:** وتعد مصر الدولة الثانية على مستوى العالم التى تطلق تلك الجائزة للمؤسسات العامة والخاصة، وقد فاز جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر كأول جهة تحصل عليه فى مصر والدول العربية وثانى دولة على مستوى العالم.

2- **محفز سد الفجوة بين الجنسين:** تم إطلاق محفز سد الفجوة بين الجنسين بالشراكة مع المنتدى الاقتصادي العالمي عام 2020 بهدف مساعدة الحكومة والشركات على اتخاذ إجراءات حاسمة لسد الفجوات الاقتصادية بين الجنسين، وزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، ودفع المزيد من النساء إلى المناصب الإدارية والقيادية.

3- **دعم المشروعات والمتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر للمرأة:** وفيما يتعلق بنتائج الخدمات المالية لتمكين المرأة خلال الفترة (2014-2020)، قام الجهاز بضخ الجهاز حوالى 9.1 مليار جنيه للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بتمويل عدد 623.5 ألف قرض موجه للمرأة بما يمثل نحو 46% من إجمالى عدد القروض البالغ 1.4 مليون قرض صغير ومتناهى، وتمثل المرأة 25% من إجمالى عدد القروض للمشروعات الصغيرة.[2]

4- **تعزيز الشمول المالى للمرأة:** لقد دعم البنك المركزي المصري قضية الشمول للسيدات وقع البنك المركزى المصرى مذكرة تفاهم مع المجلس القومى للمرأة لتعزيز

---

[1] المجلس القومي للمرأة: المجلس القومي للمرأة: جهود جمهورية مصر العربية فى تمكين المرأة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 13، 34،32.

[2] جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر: **نتائج التمكين الاقتصادى للمرأة يناير 2022 حتى يونيو 2022**(القاهرة : رئاسة مجلس الوزراء، 2022)، ص ص1-2.

الشمول المالى للمرأة، استفادت منها نحو 119170 أمرأة خلال عام 2019، وتم وضع برنامج لرفع الوعى بالشمول المالى استفادت منه 833 سيدة ريفية، وتم أطلاق برنامج الادخار والإقراض الرقمي الذي يهدف إلى استخدام المحفظة الإلكترونية عبر الهواتف المحمولة.[1]

ثالثاً: جهود الدولة نحو تعزيز التمكين الاجتماعى وحماية المرأة

تبنت مصر مجموعة إجراءات وسياساتٍ تنفيذية من أجل تهيئة الفرص لمشاركة اجتماعية أكبر، وتوسيع القدرة على الاختيار ومنع الممارسات التى تكرس التميز ضد المرأة أو تضر بها، وتمنعها من المشاركة الفعالة فى جميع المجالات ومن هذه الجهود مايلى:

أ- **مكافحة العنف ضد المرأة:** تم وضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة (2015-2020)، ومنذ عام 2018 قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان حزمة من الخدمات الأساسية فى مصر بالتعاون مع 11 وزارة مصرية، وتم أنشاء وحدات مكافحة التحرش الجنسي فى الجامعات المصرية فى 23 محافظة.[2]

ب- **مواجهة الزواج المبكر:** تم وضع الاستراتيجية القومية للحد من الزواج المبكر (2015-2020)؛ بهدف القضاء عليه وتمكين الأسر خاصة فى المناطق المحرومة.[3]

ت- **محو الأمية وتعليم الكبار:** قامت الهيئة العامة لتعليم الكبار بالمشاركة فى المشروع القومى " حياة كريمة" والبدء فى 12 محافظة كمرحلة أولى وحصر أعداد

---

[1] وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية: **تقرير التنمية البشرية فى مصر 2021** مرجع سبق ذكره ، ص ص 153-154.

[2] UNFPA: https://egypt.unfpa.org/en/node/22540

[3] وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية: تقرير التنمية البشرية فى مصر 2021، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 168-169.

الأميين، وفتح فصول محو أمية فى 100 قرية، وجاء إنجاز المشاركة فى المبادرة بمحو أمية نحو 68 ألف فرد عام 2021/20.[1]

ث- **تعزيز شبكات الحماية والرعاية الاجتماعية:** تم تطبيق برامج تكافل وكرامة منذ عام 2015، وهناك حوالي 2,034,472 سيدة يحصلن على الدعم النقدي تكافل وكرامة بأسمائهن بنسبة 78,5% يدعم برنامج التكافل الأسر الفقيرة التى لديها أطفال تحت سن 18 سنة، وتلتزم الأسر بإرسال بالفتيات إلى التعليم كشرط أساسي للحصول على الدعم النقدي.[2]

ج-**دعم وتطوير الخدمات الصحية:** بذلت الدولة المصرية العديد من الجهود نحو تطوير ودفع الخدمات الصحية المقدمة للمواطن ومن هذه الجهود قانون التأمين الصحى الشامل بهدف معالجة قضايا ومشكلات التغطية الصحية وتوفير تأمين صحى شامل لجميع السكان.[3]

رابعاً: تعزيز التمكين السياسي للمرأة والمشاركة فى صنع القرار

وفيما يتعلق بالتمكين السياسي ومواقع صنع القرار تم وضع قانون رقم 144 لسنة 2020 بتعديل قانون مجلس النواب والذى يخصص حصة للمرأة لا تقل عن 25% من إجمالى عدد المقاعد، وعلى أثر هذا شهدت انتخابات مجلس النواب 2021 تطوراً كبيراً فى نسبة حصول المرأة على المقاعد من 2% عام 2013 إلى 28% عام 2021، كما وصلت نسبة المرأة فى مجلس الشيوخ نحو 14% ، كما زادت نسبة النساء الوزيرات فى مجلس الوزراء من 6% عام 2015 إلى 25 % عام 2018.[4]

---

[1] وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية: **تقرير متابعة الأداء الاقتصادى والاجتماعى خلال العام المالى 2021/2020**،(القاهرة: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ،2021)، ص ص 199-200.

[2] وزارة التضامن الاجتماعى: https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/news-details.aspx?nid=1650

[3] وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية: تقرير التنمية البشرية فى مصر 2021، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 59-61، 122.

[4] مجلس الوزراء:**7 سنوات من الإنجاز :التنمية البشرية، قطاع تمكين المرأة، مرجع سبق ذكره**، ص ص 24-27.

شكل رقم (6) مقارنة نسبة مشاركة المرأة فى البرلمان فى مصر وعدد من الدول والأقاليم لعام 2022

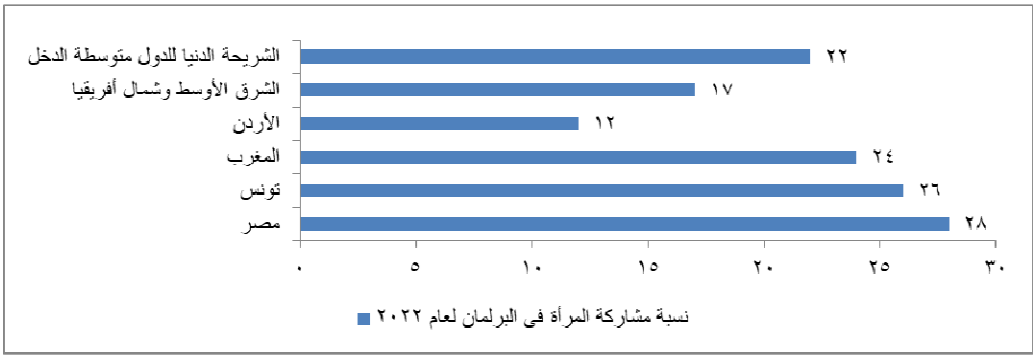

Source: World Bank Data:
https://data.worldbank.org/indicator/SG.GEN.PARL.ZS?locations=XN-EG-TN-JO-XQ-MA

وقد تم إطلاق البرنامج القومى لتأهيل القاضيات منذ عام 2016 لتمكينهم من الوصول إلى مناصب قيادية بالقضاء، ومن أجل تعزيز أداء المرأة فى المجال السياسي والمشاركة فى الحياة العامة تم إطلاق مشروع المشاركة السياسية للمرأة مابعد الثورة (2014-2016).[1]

ونتيجة هذه الجهود السابقة حدث تحسن نسبى فى المؤشرات المتعلقة بالنوع الاجتماعى وتمكين المرأة، كموشر التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعى حيث يوضح النسبة بين الإناث والذكور فى مستوى التنمية البشرية.[2]

جدول رقم (3) تطورمؤشر التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعى فى مصرخلال الفترة (2000-2022)

السنة	مؤشر التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعى	مؤشر التنمية البشرية للإناث
2000	0.836	0.561
2010	0861	0.612
2022	0.884	0.664

Source: Prepared By Author Using Undp Data at: https://hdr.undp.org/data-center

[1] المرجع السابق، ص ص 28-32.

[2] UNDP: **Human Development Indices and Indicators 2018 Statistical Update** (New York: UNDP, 2018), P.34.

يتضح من الجدول السابق تطور قيمة مؤشر التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعى فى مصر خلال الفترة (2000–2022) فقد بلغت قيمة المؤشر نحو 0.884 عام 2022، كما نلاحظ تطور قيمة مؤشر التنمية البشرية للإناث (وهو عبارة عن مؤشر مركب يتكون من ثلاثة أبعاد رئيسية: التعليم والصحة والدخل) من 0.561 إلى 0.664 عام 2022 وهو ما يدل على وجود اهتمام بتحسين أوضاع التنمية البشرية للمرأة ولاسيما فى بعدى التعليم والصحة.

خامساً: أثر التمكين الاقتصادى للمرأة على النمو الاقتصادى فى مصر

تم استخدام أداة التحليل القياسى فى قياس أثر التمكين الاقتصادى للمرأة على النمو الاقتصادى فى مصر خلال الفترة(2000–2022)، باستخدام نموذج الإنحدار الذاتى للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). وتم اختيار هذه المتغيرات بناء على المتغيرات التى استخدمت فى دراسة Jemiluyi Olufunmilayo Olayemi and Dauda Mohamed S.Elwasila & Olalekan Yinusa، كما يعتبر معدل مشاركة المرأة فى القوة العاملة كمؤشر للتمكين الاقتصادى للمرأة من المؤشرات التى تستخدم فى التقارير والمؤشرات الدولية ذات الصلة بتمكين المرأة (كمؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين). كذلك تنخفض قدرة المرأة على المشاركة والفرص الاقتصادية خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث لا يشارك سوى20.5 %من النساء في القوى العاملة، وتشير التقديرات إلى أن 33% من النساء في المنطقة يشاركن في العمالة الهشة مقارنةً بنسبة 23% للرجال.[1] وهذا يدفع إلى معرفة مدى تأثير مشاركة المرأة فى النشاط الاقتصادى على النمو الاقتصادى فى مصر.

وتتمثل شكل معادلة نموذج الإنحدار كالتالى:

$$GDP_{growth_t} = \beta_0 + \beta_1 FLFP_t + \beta_2 FHDI_t + \beta_3 URB + \beta_4 TOP_t + \mu_t$$

حيث:

GDPgrowth: يمثل معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى (كمتغير تابع).

[1] هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الدول العربية، **التمكين الاقتصادى للمرأة.**
https://arabstates.unwomen.org/ar/what-we-do/economic-empowerment

FLFP : معدل مشاركة المرأة فى القوى العاملة (كمؤشر للتمكين الاقتصادى للمرأة).

FHDI : مؤشر التنمية البشرية للإناث (التعليم والصحة والدخل).

URB: معدل التحضر (نسبة سكان الحضر من إجمالى السكان) (كمؤشر لتوافر خدمات البنية التجتية والمرافق والخدمات التى تساهم فى تمكين المرأة من خلال تقليل الوقت المبذول فى أعمال الرعاية).

TOP: مؤشر الإنفتاح التجارى(نسبة التجارة من الناتج المحلى الإجمالى)(كمتغير تحكمى Control Variable)

β: معاملات إنحدار مقدرة

μ: خطأ عشوائى.

أ-نتائج اختبار جذر الوحدة أو سكون المتغيرات

يتم اختبار سكون المتغيرات من خلال إجراء اختبار ديكى- فوللر الموسع سواء للمتغيرات فى صورتها الأصلية أو بعد أخذ الفرق الأول لتحويل السلسة الزمنية من غير مستقرة إلى سلسلة مستقرة، فإذا كانت قيمة P-Value أقل مستوي المعنوية يتم رفض الفرض العدمى القائل بعدم وجود استقرار فى السلسة الزمنية أو وجود جذر وحدة وقبول الفرض البديل أى أن السلسلة الزمنية مستقرة ولا يوجد جذر وحدة.

جدول رقم (4) نتائج اختبار سكون متغيرات النموذج

المتغيرات	اختبار ديكى فوللر الموسع (ADF)						درجة التكامل
	P-Value						
	عند المستوى الأصلى I(0)			عند الفرق الأول I(1)			
	Constant	Trend and Constant	None	Constant	Trend and Constant	None	
GDPgrowth	0.1291	0.4015	0.3799	0.0049*	0.0238**	0.0002**	I(1)
FLFP	0.5475	0.7617	0.4624	0.0481**	0.1345	0.0039*	I(1)
FHDI	0.7981	0.3923	0.9645	0.0010	0.0060*	0.0001*	I(1)
URB	0.0003**	0.0797***	0.8167	–	–	-	I(0)
TOP	0.6206	0.2504	0.5393	0.0330**	0.1173	0.0021	I(1)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج E-Views 10

تشير * إلى المعنوية عند مستوى1%، ** عند مستوى 5%، * عند مستوى 10%.**

وضح الجدول السابق نتائج اختبار سكون السلسة الزمنية وكما هو مبين فإن المتغيرات (معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى، معدل مشاركة المرأة فى القوى العاملة، مؤشر التنمية البشرية للإناث، مؤشر الإنفتاح التجارى) غير مستقرة فى صورتها الأصلية ويتحقق لها السكون بعد أخذ الفرق الأول، فى حين استقر معدل التحضر عند المستوى الأصلى.

ب- **نتائج اختبار التكامل المشترك**

نظراً لاختلاف درجات التكامل بين المتغيرات يستخدم نموذج ARDL اختبار **Test Bounds** لتحديد مدى وجود علاقة تكامل طويلة المدى بين متغيرات الدراسة، وتعبر I(0) عن الحدود الدنيا فى حين تعبر I(1) عن الحدود العليا، ويتم الاختبار بمقارنة قيمة F-Statistics بالقيم الحرجة للحدود الدنيا والعليا عند مستويات معنوية مختلفة، وفى حالة إذا كانت قيمة F أكبر من هذه القيم يتم رفض الفرض العدمى وقبول الفرض البديل بمعنى وجود علاقة تكامل طويلة المدى، وفيما يلى عرض لاختبار الحدود.

جدول رقم (5) نتائج اختبار الحدود Long Run Bounds Test

	Significance	I(0)	I(1)
F-Statistic 9.54896	%10	2.2	3.09
	%5	2.56	3.49
	%2.5	2.88	3.87
	%1	3.29	4.37

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج E-Views 10

يتضح من الجدول السابق لاختبار التكامل المشترك لتحديد العلاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة أن قيمة F تساوى (9.54896) وبالتالى فهى أكبر من قيم الحدود الدنيا والعليا عند مجميع مستويات المعنوية ، وبناء علي ذلك يتم رفض الفرض العدمى القائل بعدم وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة وهى معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي والمتغيرات المفسرة له، وقبول الفرض البديل أى يعنى ذلك وجود علاقة تكامل طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة المتضمنة بالنموذج.

جدول رقم (6) نتائج تقدير معلمات النموذج فى الأجل الطويل والقصير

الأجل الطويل			
P-Value	**T-Statistics**	**Coefficient**	**المتغيرات**
0.036	2.463072	1.011447	FLFP
0.0071	3.461684	57.77069	FHDI
0.4091	0.865807	4.592661	URB
0.5235	0.663693	0.035797	TOP
0.2956	1.11035-	251.818-	C
EC = GDPG (1.0114*FLF + 57.7707*FHDI + 4.5927*URB + 0.0358*TOP -251.8182)			
الأجل القصير ECM			
0.7473	**0.332278-**	**0.036364-**	D(FLFP)
0.2587	**1.205722**	**11.22935**	D(FHDI)
0.0015	**4.502460**	**42.96810**	D(URB(-1))
0.0000	**9.440531-**	**0.723695-**	**CointEq(-1)***

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج E-Views 10

وفيما يتعلق بنتائج الأجل الطويل يتبين وجود الأثر المعنوى والإيجابي بين معدل مشاركة المرأة فى القوى العاملة ومعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى؛ حيث تبلغ قيمة p-value (0.036) وبالتالى أقل من مستوى معنوية 0.05 وتشير قيمة المعلمة المقدرة أن فى حالة زيادة معدل مشاركة المرأة فى القوى العاملة بنسبة 1% تؤدى ذلك إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي بنسبة 1.011447% وذلك عند مستوى معنوية 5%، كذلك هناك أثر معنوى وإيجابى بين دليل التنيمة البشرية للإناث وبين معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى، فى حين لا توجد علاقة معنوية إحصائياً بين كل من معدل التحضر ومؤشر الإنفتاح التجارى ومعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى.

والجدير بالذكر أن النمو الحضري السريع في مصر على مدى العقود الأربعة الماضية كان له تداعيات سلبية؛ ونتيجة لذلك تنشأ قضايا حضرية حرجة من الحجم الهائل للمدينة بالإضافة إلى الضغوط التي تتعرض لها البنية الأساسية المتدهورة، فإن الخدمات العامة وأنظمة النقل أصبحت مثقلة.[1] ويعيش 96% من إجمالي السكان في 6% من إجمالي المساحة الوطنية، في الوقت الحالي، تعتبر حوالي 40% من المناطق الحضرية و95% من المناطق الريفية في مصر غير مخططة.[2]

وعلى المدى القصير لايوجد تأثير معنوى بين معدل مشاركة المرأة فى القوى العاملة ومعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى حيث تبلغ قيمة p-value **(0.7473)** وبذلك تكون أكبر من مستوى معنوية0.05، كذلك لا يوجد تأثير معنوى للتنمية البشرية للمرأة خاصة أن عملية الاستثمار فى العنصر البشرى تحتاج إلى تراكم طويل المدى، فى حين هناك تأثير معنوى وإيجابى بين معدل التحضر ومعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى، وتشير التقديرات إلى أن نحو 75% من الناتج المحلي الإجمالي يتم توليده في المناطق الحضرية، ونحو 80% من فرص العمل توجد في المدن.[3] وكما هو مبين أن معلمة تصحيح الخطأ ***CointEq(-1)** (معنوية وسالبة)، وهذا يعنى وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات، وتشير قيمة معامل تصحيح الخطأ إلى مدى قدرة النموذج فى العودة إلى مسار التوازن فى الأجل الطويل.

ت–نتائج اختبارات توصيف النموذج

هناك عدد من الاختبارات التى يجب أن تتم للتأكد من صلاحية النموذج. وفيما يلي عرض لنتائج اختبارات توصيف أو تشخيص النموذج، وفيما يلى توضيح نتائج هذه الاختبارات:

[1]UN-Habitat: https://urbanpolicyplatform.org/arab-republic-of-egypt/
[2] UN-Habitat: **UN-Habitat Egypt 2023** (Giza: UN-Habitat, 2023), PP.4-5.
[3]UN-Habitat: https://urbanpolicyplatform.org/arab-republic-of-egypt/

- ويوضح اختبار عدم ثبات التباين أن قيمة F-Statistic بلغت (0.670501) وذلك عند مستوى معنوية (0.7379) وبذلك تكون أكبر من مستوى معنوية 5% وهذا يجعلنا نقبل الفرض العدمى أى لا توجد مشكلة اختلاف التباين.
- يوضح اختبار التوزيع الطبيعى للبواقى أن قيمة Jarque- Bera بلغت (1.424033) عند مستوى معنوية (0.490654) وبذلك تكون أكبر من مستوى معنوية 5%، وهذا يجعلنا نقيل الفرض العدمى بمعنى أن البواقى تتبع التوزيع الطبيعى.
- يوضح اختبار مضاعف لاجرانج للارتباط الذاتى بين الأخطاء العشوائية (Brusch-Godfret Serial Correlation Lm Test) أن قيمة F-Statistic بلغت (3.377157) وذلك عند مستوى معنوية (0.1034)، وبذلك تكون أكبر من مستوى معنوية 5%، مما يعنى قبول الفرض العدمي أى أن النموذج لا يعانى من مشكلة ارتباط ذاتى بين الأخطاء.
- ويوضح اختبار Ramsey Reset لتحديد مدى ملائمة توصيف النموذج أن قيمة T-Statistic بلغت نحو (0.296014) عند مستوى معنوية (0.7748)، كما بلغت قيمة F-Statistic نحو (0.087624) عند مستوى معنوية (0.7748) وهذا يجعلنا نقبل الفرض العدمى أى أن النموذج موصف بشكل جيد.

ث-اختبار الاستقرار الهيكلى للنموذج

اتضح من اختبار استقرار المعلمات CUSUM واختبار CUSM OF SQUARE، استقرار متغيرات الدراسة فى الأجل القصير والأجل الطويل وذلك عند مستوى معنوية 5%.

شكل رقم (7) اختبار الاستقرار الهيكلى للنموذج

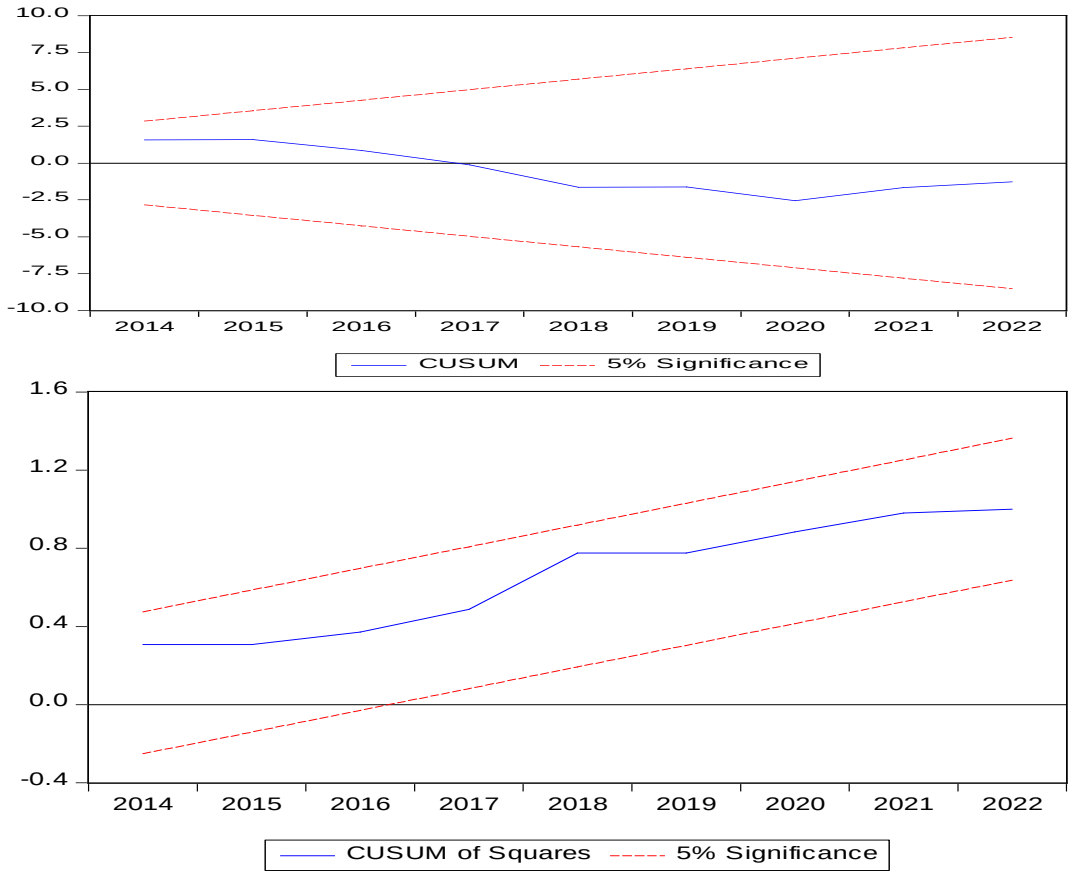

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج E-Views 10

من خلال الشكل السابق يتبين أن النموذج يتسم بالاستقرار وكذلك متغيرات النموذج؛ حيث تقع كل من CUSUM و CUSM OF SQUARE، بين الحدين الحرجين critical lines عند مستوى معنوية 5% أو بدرجة ثقة 95%.

- **خاتمة**

تناولت هذه الدراسة واقع التمكين الاقتصادى للمرأة فى مصر من خلال تحليل أهم الجوانب التى تؤثر على مشاركتها الاقتصادية، فعلى الرغم من الجهود المبذولة للنهوض بأوضاع المرأة صحياً وتعليمياً مازالت هناك تحديات تقف أمام تمكين المرأة اقتصادياً، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج على النحو التالى:

- **نتائج الدراسة**

1- شهد معدل التحاق الإناث بالتعليم الإبتدائى بالتعليم الثانوى تزايداً خلال فترة الدراسة، ويمكن تفسير هذا الارتفاع إلى المبادرات والسياسات الداعمة لتعليم الإناث من خلال تقديم مساعدات مالية للآباء والأعفاء من الرسوم المدرسية والحد من الزواج المبكر وغيرها من السياسات.

2- بذلت مصر جهوداً من أجل تقليل معدل وفيات والأمهات بسبب الحمل والولادة وتحسين الصحة النفاسية والمتابعة وذلك للنهوض بصحة المرأة.

3- تعد مشاركة المرأة فى قوة العمل فى مصر منخفضة نسبياً على الرغم من الزيادة الكبيرة فى التحصيل التعليمى للإناث ، ومن العوامل المحددة لمشاركة المرأة فى القوة العاملة فى مصر: الأعراف الاجتماعية، والوضع الاقتصادى للدولة، وهيكل الطلب على العمل، والأعراف الاجتماعية وتقسيم العمل داخل الأسرة ، كما يؤثر هيكل الأنشطة الاقتصادية المتاحة على مشاركة المرأة.

4- يتركز توظيف النساء وفقاً لأقسام النشاط الاقتصادى فى أربع قطاعات رئيسية: قطاعى التعليم والصحى بشكل أساسي، كذلك قطاع الزراعة والصيد، وتجارة الجملة والتجزئة، فى حين ينخفض توظيف النساء فى القطاعات الخاصة التشيد والبناء والصناعات التحويلية، والتعدين واستغلال المناجم والمحاجر.

5- هناك تحسن نسبى شهدته مصر فى مؤشرات الشمول المالى لكل من الذكور والإناث ولكن على الرغم من ذلك مازالت النسب ضعيفة، كما أن هناك فجوة نوعية لصالح الذكور فى الحصول على خدمات الشمول المالى.

6- تبنت مصر مجموعة واسعة من الإجراءات والسياسات التنفيذية والقانونية، فضلاً عن الآليات المؤسسية من أجل تهيئة الفرصة لمشاركة اجتماعية أكبر، وتوسيع القدرة على الاختيار ومنع الممارسات التى تكرس التميز ضد المرأة أو تضر بها، وتمنعها من المشاركة الفعالة فى جميع المجالات.

7- تم تعزيز التمكين السياسي للمرأة والمشاركة فى صنع القرار حيث تم تخصص حصة للمرأة لا تقل عن 25% من إجمالى عدد المقاعد فى مجلس النواب.

- **توصيات الدراسة**

فى ضوء هذه الدراسة ومانتج عنها من نتائج تقترح الدراسة بعض التوصيات التى من شأنها أن تعزز من تمكين المرأة اقتصادياً على النحو التالى:

1- تعزيز التعاون بين الحكومات والشركات الخاصة والمؤسسات غير الحكومية لدعم مبادرات تمكين المرأة اقتصادياً.

2- قياس التقدم وتحليل البيانات بشكل دورى، وتحديد نقاط الضعف والاستثمار فى مسوحات استخدام الوقت وأن يتم ذلك بشكل دورى.

3- تنظيم حملات توعية مجتمعية حول أهمية التمكين الاقتصادى للمرأة، ودورها فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4- تشجيع تبنى سياسة مرنة تتيح للنساء التوفيق بين العمل والأسرة، مثل العمل عن بعد أو الساعات المرنة.

5- تشجيع الشركات على تبنى سياسات شفافة بشأن الأجور وتقديم الحوافز للشركات التى تلتزم بالمساواة.

6- توفير برامج تدريب مهنى متخصصة تهدف إلى تحسين مهارات النساء وتسهيل دخولهن إلى قطاعات اقتصادية مختلفة ذات القيمة المضافة العالية مثل: التكنولوجيا والهندسة والطاقة المتجددة.

7- تشجيع دور المرأة فى المشروعات القومية الكبرى مثل: مشروعات البنية التحتية، الطاقة، التنمية الحضرية.

8- الاستثمار فى تحسين البنية التحتية فى المناطق الريفية، مما يسهل على النساء المشاركة فى الأنشطة الاقتصادية.

9- تعزيز برامج الصحة العامة والصحة الإنجابية ورعاية الأمومة، خاصة فى المناطق الريفية.

10- إنشاء صناديق تمويلية حكومية وخاصة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التى تديرها النساء، وتعزيز الشمول المالى للمرأة.

مراجع الدراسة

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- إسلام محمد السعيد: الحق فى التعليم على ضوء القوانين والمواثيق الدولية والمحلية" مبادرة تعليم الفتيات بمصر نموذجاً، **مجلة أفاق جديدة فى تعليم الكبار** (القاهرة: جامعة عين شمس،عدد6، مجلد 27، 2020).

2- إيمان حلمى: العمل غير الرسمى فى مرحلة ما بعد الجائحة: التحديات والفرص، **مجلة آفاق اقتصادية** (القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، عدد 5، 2021).

3- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: **المسح الصحى للأسرة المصرية2021** (القاهرة: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2022).

4- _____: **النشرة الثانوية المجمعة لبحث القوى العاملة 2022**(القاهرة: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء،2023).

5- _____: **مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعى 2015**(القاهرة: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء،2015).

6- _____: **النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة " تقرير تحليلى**"2022(القاهرة: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء).

7- _____: **النشرة السنوية: الطلاب المقيدون للتعليم العالى** 2202/2021(القاهرة: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء،2022).

8- _____: **النشرة السنوية لخريجى التعليم العالى**(القاهرة: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء،2022).

9- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، **مجلة السكان2021**(القاهرة: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء،2021).

10- _____: **مصر فى أرقام 2023**(القاهرة: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء،2023).

11- جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر: **نتائج التمكين الاقتصادى للمرأة يناير 2022 حتى يونيو 2022**(القاهرة : رئاسة مجلس الوزراء، 2022).

12- حسين عبد العزيز: **مؤتمر السكان وتحديات التنمية المستدامة الفترة18-19 يونيو2019**(القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية،2020).

13- رشا رمضان: **فهم التناقض فى مصر: لماذا تضيق الفجوة بين الجنسين فى التعليم دون العمل؟**(القاهرة: المجلس القومى للمرأة، 2019).

14- سمير رضوان: أسواق العمل فى مصر نظرة مستقبلية، **مجلة آفاق اقتصادية**(القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، عدد 5، 2021).

15- المجلس القومى للمرأة: **الدليل التدريبى إدماج منظور النوع الاجتماعى فى جميع القطاعات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030**(القاهرة: المجلس القومى للمرأة،2019).

16- المجلس القومي للمرأة: **جهود جمهورية مصر العربية فى تمكين المرأة** (القاهرة: المجلس القومى للمرأة، 2021).

17- مجلس الوزراء: **7 سنوات من الإنجاز: التنمية البشرية، قطاع تمكين المرأة** (القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2022).

18- المعهد المصرفى المصرى: **دور القطاع المصرفى فى دعم الشمول المالى للمرأة " دراسة حالة البنوك المركزية وبعض البنوك التجارية فى مصر والأردن وفلسطين ولبنان خلال الفترة (2011-2019)**(القاهرة: المعهد المصرفى المصرى، 2020).

19- هيئة الأمم المتحدة للمرأة: **دور اقتصاد الرعاية فى تعزيز المساواة المبنية على النوع الاجتماعى**(نيويورك:هيئة الأمم المتحدة للمرأة ،2020).

20- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية: **تقرير التنمية البشرية فى مصر 2021**(القاهرة: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية،2021).

21- _____: **تقرير متابعة الأداء الاقتصادى والاجتماعى خلال العام المالى 2021/2020**،(القاهرة: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ،2021).

22- _____: **تقرير المراجعة الوطنية الطوعية 2021**(القاهرة: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية،2021).

23- اليونسيف: **مصر التقرير القطرى حول الأطفال خارج المدرسة 2015**(القاهرة: اليونسيف،2015).

24- المجلس القومى للمرأة، مرصد المرأة المصرية.

https://www.enow.gov.eg/%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%85%d9%83%d9%8a%d9%%20%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af%d9%8a

25- هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الدول العربية، **التمكين الاقتصادى للمرأة**.

https://arabstates.unwomen.org/ar/what-we-do/economic-empowerment

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

1- Carol Miller and Shahra Razavi: **From WID to GAD**: **Conceptual Shifts in the Women and Development Discourse**, Working Papers, (Geneva:UNRISD, 1995).

2- Congressional Research Service**: Women in the Middle East and North Africa: Issues for Congress** (Congressional Research Service**:** United States, 2020).

3- Jemiluyi Olufunmilayo Olayemi and Dauda Olalekan Yinusa: "Female Economic Participation and Economic Growth: An Empirical Evaluation of the Nexus for Sub-Saharan African Region", **Journal of Economics, Finance and Accounting Studies** (London: Al-Kindi Center for Research and Development,Vol 3, No1, 2021).

4- Kesuh Jude Thaddeus, Et Al: "Female Labour Force Participation Rate and Economic Growth in Sub-Saharan Africa:"A Liability or An Asset"." **Journal of Business and Socio-Economic Development** (United Kingdom :Emerald Insigh, Vol 2, No1, 2022).

5- Mohamed S.Elwasila: "Female Human Capital and Economic Growth in Sudan: Empirical Evidence for Women's Empowerment" **Merits (**Basel :MDPI, VoL 2, No3 ,2022).

6- OCED: **Women's Economic Empowerment** (Paris**:** OCED, 2011)**.**

7-_____: **Women's Political Participation in Egypt Barriers, Opportunities and Gender Sensitivity of Select Political Institutions** (Paris**:** OCED, 2018).

8-_____: **Changing Laws and Breaking Barriers for Women's Economic Empowerment in Egypt, Jordan, Morocco and Tunisia, Competitiveness and Private Sector Development** (Paris: OECD, 2020).

9- Pillai. N Vijayamohanan and others: **Women in Development– Dissecting The Discourse**, Working Papers, (Germany University of Munich, 2009).

10- Rekha Singhal: Women, Gender and Development: The Evolution of Theories and Practice, **Psychology and Developing Societies** (New York: Sage Journals, Vol 15,No2 ,2003).

11- UNDP Data: https://hdr.undp.org/data-center

12- _____: **Africa Human Development Report 2016 Accelerating Gender Equality and Women's Empowerment in Africa** (New York: UNDP, 2016).

13- _____: **Human Development Indices and Indicators 2018 Statistical Update** (New York: UNDP, 2018).

14- UNFPA https://egypt.unfpa.org/en/node/22540

15- UN-Habitat: https://urbanpolicyplatform.org/arab-republic-of-egypt/

16- UN-Habitat: **Habitat Egypt 2023** (Giza: UN-Habitat, 2023).

17- UNICEF: **Middle East and North Africa Out- Of- School Children Initiative** (New York: UNICEF, 2014).

18- World Bank: World Development Indicators
https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&series=NY.GDP.MKTP.KD.ZG&country=EGY